

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية**

**"شركة مساهمة مصرية"**

**القوائم المالية الدورية المستقلة**

**عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**

**وتقدير الفحص المحدود عليها**

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**

**صفحة**

**المحتويات**

---

٢-١	- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
٢	- قائمة المركز المالي المستقلة
٤	- قائمة الدخل المستقلة
٥	- قائمة الدخل الشامل المستقلة
٦	- قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٧	- قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٨ - ٥١	- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة



محمد هلال و وجدي عبدالغفار

س ٦٠ قطعة ٢٢ - الشطر العاشر  
أمام كارفور المعادى  
زهراء المعادى، القاهرة  
مصر

٧٨ شارع رمسيس - القاهرة - مصر

٩٣٠١ ٣٠٣٣٣٣٤ : ت  
٩٥٧٤ ٤٨١٠ : ت  
٩٥٧٧ ٧٨٥ : ت

info@bakertillyeg.com

[www.bakertillyeg.com](http://www.bakertillyeg.com)

## تقرير الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية  
"شركة مساهمة مصرية"

### المقدمة

قمنا باعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإضافات المتتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

### نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المستقلة عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

### أساس إبداء إستنتاج متحفظ

تضمنت أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣١ مارس ٢٠٢٢ أرصدة متوقفة لبعض الأطراف ذات العلاقة والشركة التابعة - شركة سهل حشيش للأستثمار السياحى بمبلغ وقدره ٥٨٥,٩ مليون جنيه مصرى ومبليغ وقدره ٣٧٧,٨ مليون جنيه مصرى على التوالي، هذا ولم نواف بالآثار المالي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "ال أدوات المالية" على عناصر القوائم المالية بشأن حساب الخسائر الائتمانية المتوقفة.

### الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة في القوائم المالية الدورية المستقلة التي كان من الممكن أن تكون على دراية بها إذا حصلنا على البيانات والمعلومات الواردة في الفقرة السابقة، وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرافقة لا تعبر بعدلة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

# بِيْكَرْ تُلَي

محمد هلال و وحيد عبدالغفار

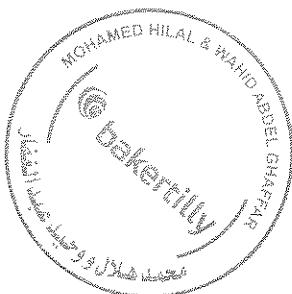
فقرة توجيهية الإنذار

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً:

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (١-٣١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية باخطار الشركة بتاريخ ٢٠١١ مارس ٣١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة جـ)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ وبذلك الجلسة قررت هيئة المحكمة إعادة الدعوى لهيئة المفوضين لإعداد تقرير تكميلي في ضوء المستندات والدفع الجديدة المقدمة من الشركة، وبتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٢ تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢١ مايو ٢٠٢٢ وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٣١ يوليو ٢٠٢٢، وتولي إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وأنها مرحلة الكسب ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة أن القضية مرحلة الكسب بنسبة أكثر من ٥٠٪، هذا ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب أو مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.
- لم يتم اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حتى تاريخ اصدار تقريرنا على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة بإيضاح رقم (١٢) وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٦١) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث لم تتعقد الجمعية العامة العادية للشركة نظراً لعدم إكمال النصاب القانوني للإجتماع المنعقد في ١٦ مايو ٢٠٢٢ وتم تأجيلها للانعقاد في ١٤ يونيو ٢٠٢٢.

القاهرة في: ٥ يونيو ٢٠٢٢

مراقب الحسابات  
حسن بسيوني البشة  
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى  
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٩)  
وحيد عبد الغفار وشركاه  
BT



الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 قائمة المركز المالي المستقلة في ٤١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيصال رقم	٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	الأصول
			الأصول غير المتداولة
			أصول ثابتة
٧٧٨٨١٢٩٣	٧٦٢٧٦٨٢١	(٥)	مشروعات تحت التنفيذ
٧٦٤٥١٩٦	٨٧٦٧٤٩١	(٦)	استثمارات في شركات تابعة
٢٧٨٤٤٧٩١٠	٢٧٨٤٤٧٩١٠	(٧)	عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
١٦٧٢٢٧٨٤	١٩٩١٦٥٠٧	(١٠)	أصول ضريبية مؤجلة
٢٩٦٣٨٢	٢٠٣٥٨٥٢	(٢-٢٩)	مجموع الأصول غير المتداولة
<b>٣٨٣٦٥٧٥٦٥</b>	<b>٣٨٥٤٤٤٥٨١</b>		<b>الأصول المتداولة</b>
			أعمال تحت التنفيذ
٥٢٦٨٠٠١٥٣	٥٢٨١٢٤٤٢٧	(٨)	مخزون
٤٧٦٢٩٢٠	٤٦٥٢٧٤٢	(٩)	عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
١٤٩٨٥٣٣٢١٣	١٦٢٤٦٩٥٥٨٥	(١٠)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١١٧١٥٩٦٤	١٨٥٨٣٨٩٩	(١١)	نقدية وما في حكمها
٣٢٧٣٩١٩٢	٢٣٨٦١٨٦١	(١٢)	مجموع الأصول المتداولة
<b>٢٠٧٤٥٥١٤٤٤</b>	<b>٢١٩٩٩١٨٥١٤</b>		<b>اجمالي الأصول</b>
<b>٢٤٥٨٢٠٩٠٠٧</b>	<b>٢٥٨٥٣٦٣٠٩٥</b>		<b>حقوق الملكية</b>
			رأس المال المصدر والمدفوع
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	(١٧)	احتياطي قانوني
١٤٧٨١٤٨٦٥	١٤٧٨١٤٨٦٥		أرباح مرحلة
٥٩٣٨٩٧٣٠	٥٤٥٧٤١٧٦		اجمالي حقوق الملكية
<b>١٢٥٧٢٠٤٥٩٥</b>	<b>١٢٥٢٣٨٩٠٤١</b>		<b>الالتزامات غير المتداولة</b>
٥٣٩٤٧٧٢١٠	٦٢٧١٠٨٠٢٥	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الأجل
<b>٥٣٩٤٧٧٢١٠</b>	<b>٦٢٧١٠٨٠٢٥</b>		<b>مجموع الالتزامات غير المتداولة</b>
			<b>الالتزامات المتداولة</b>
٣٠٣٨٣٤٨٨	٣٠٣٨٣٤٨٨	(١٣)	مخصص مطالبات
١٢٠١٩٩٥٣١	١١٨٧٨٠٨٣٠	(٨)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المُباعة
٤٨٩٥٥٩٨٦	٥٢٠١٢٠٨٥	(١٤)	عملاء - دفعات مقدمة
٢٩٢٥٧٥٩٦٨	٣١٦٠٦٠٥٩٧	(١٥)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١١٤٠٧٥٢٤٦	١٢٦٨٠٦١٦٦	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل
٥٥٣٣٦٩٨٣	٦١٨٢٢٨٦٣	(١٩)	المستحق على أطراف ذات علاقة - شركة سهل حشيش - شركة تابعة
<b>٦٦١٥٢٧٢٠٢</b>	<b>٧٠٥٨٦٦٠٢٩</b>		<b>مجموع الالتزامات المتداولة</b>
<b>٢٤٥٨٢٠٩٠٠٧</b>	<b>٢٥٨٥٣٦٣٠٩٥</b>		<b>اجمالي حقوق الملكية والالتزامات</b>

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير الخطة المحددة "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

أحمد مدبوبي

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)**

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١		٢٠٢٢/٣/٣١		إيضاح رقم	
١١ ٧٧٥ ١٧٣		١٧ ١٩٩ ٥٨٢	(٢-٢٠)		إيرادات خدمات مؤداة
١١ ٧٧٥ ١٧٣		١٧ ١٩٩ ٥٨٢			يخصم:
(٦ ٤٣٥ ٠٠٠)		--	(١-٢٠)		مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جران
٥ ٣٤٠ ١٧٣		١٧ ١٩٩ ٥٨٢			صافي إيرادات النشاط
١ ٤٣٥ ٢٦٣		(٣٣٤ ٠٧٧)	(٢١)		تكلفة الحصول على الإيراد
(١٨ ٧٤٠ ٨١١)		(٢٢ ٢٧١ ٠٠٨)	(٢٢)		تكلفة خدمات مؤداة
(١٧ ٣٠٥ ٥٤٨)		(٢٢ ٦٠٥ ٠٨٥)			إجمالي تكاليف النشاط
(١١ ٩٦٥ ٣٧٥)		(٥ ٤٠٥ ٥٠٣)			مجمل الخسارة
٢ ٦٩٦ ١٠٢		٤ ٣٦١ ٦٢٩	(٢٣)		إيرادات تشغيل أخرى
(٧٧٩ ٧٩٥)		(٣٦٥ ١٩٨)	(٢٥)		مصاروفات بيعية وتسويقية
(٤ ٩٩٤ ٢١٥)		(٥ ٣٨٥ ٧٣٩)	(٢٦)		مصاروفات إدارية وعمومية
--		(١٢٢ ٠٢٦ ٣١٩)	(١٠)		عبء الأضمحال في قيمة أرصدة العمالء
(٣ ٩٠٦ ٦٤٥)		(٣ ٧٤٠ ٩٩٥)	(٢٤)		مصاروفات تشغيل أخرى
(١٨ ٩٤٩ ٩٢٨)		(١٣٢ ٥٦٢ ١٢٥)			نتائج أنشطة التشغيل
٥ ٥٧٠ ٢٠٢		٢ ١١٦ ٧٧٧	(٢٧)		فوائد مؤجلة مستهلكة
(٥٤٧ ٢٧٧)		١٢٦ ٥٥٤ ٣٢٤	(٢٨)		إيراد (تكلفة) التمويل
(١٣ ٩٢٧ ٠٠٣)		(٣ ٨٩١ ٠٢٤)			خسارة الفترة قبل الضرائب
٢ ٩٤٩ ٨٣٧		(٩٢٤ ٥٣٠)	(٢٩)		ضرائب الدخل
(١٠ ٩٧٧ ١٦٦)		(٤ ٨١٥ ٥٥٤)			صافي خسارة الفترة
(٠,٠١)		(٠,٠٠٥)	(١٨)		نصيب السهم في خسارة الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهب

المدير المالي

أحمد مدبولى

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية " شركة مساهمة مصرية "**  
**قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**  
**(جميع المبالغ بالجنيه المصري)**

عن الفترة المالية المنتهية في  
 ٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢٢/٣/٣١

(١٠ ٩٧٧ ١٦٦)	(٤ ٨١٥ ٥٥٤)	صافي خسارة الفترة
--	--	الدخل الشامل الآخر:
<u>(١٠ ٩٧٧ ١٦٦)</u>	<u>(٤ ٨١٥ ٥٥٤)</u>	بنود الدخل الشامل الآخر
		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

أحمد مدبوبي

الشركة المصرية للمتنجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
فانلة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠  
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

رأس المال المصدر والمدفوع	احتياطي قاتلوني	أرباح مرحلة	اجمالي حقوق الملكية
١٢٨٥٥٢١٨٣٣	٨٧٧٠٦٩٦٨	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠
(١٠٩٧٧)	(١٦٦)	--	--
١٢٧٤٥٦٦	٧٦٧٢٩٨٠٢	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠
١٢٧٤٥٦٦	٧٦٧٢٩٨٠٢	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠
١٢٥٧٢٠٦٥٩٥	٥٩٣٨٩٧٣٠	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠
(٤٥٥٥٤)	(٤٨١٥٥٥٤)	--	--
١٢٥٢٣٨٩٠٤١	١٧٦	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠

بيان

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١  
خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١  
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١  
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢  
خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٣

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتعراها معها.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

أحمد مدبوبي على وهيب

أحمد مدبوبي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	إيضاح رقم	
(١٣٩٢٧٠٠٣)	(٣٨٩١٠٢٤)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٣٠٧٤٠١	١٧٢٤٤١٤	(٥)	صافي الخسائر الفترة قبل الضرائب
(٢٠٢٤٧١)	(١٩٨٦٢٧)		تعديلات لنسوية صافي (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٧٤٩٧٤٨	(١٢٦٣٥٥٦٩٧)		أهلاك أصول ثابتة
--	١٢٢٠٢٦٣١٩	(١٠)	إيراد فوائد
(٥٧٨٢٢٦٢)	(٢١١٦٧٧٧)	(٢٧)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(١٦٨٥٤٥٨٧)	(٨٨١١٣٩٢)		عبء الاضمحلال في قيمة ارصدة العملاء
			صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
			خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
			التغير في:-
(٣٢٦٥٩٥٨)	(١٣٢٤٢٧٤)		أعمال تحت التنفيذ
١٣١٤٥٠	١١٠١٧٨		مخزون
١٣٠٥٦٤٣٤	(١٢٢٩٠٩٩٤٠)		عملاء وأوراق القبض
(٥٥٨١٩٤٥)	(٦٨٦٧٩٣٥)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٢٠٢٩٨٦٦)	(١٤١٨٧٠٠)		التكليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
(٧١٤٩٦٦)	٣٠٥٦٠٩٩		عملاء - دفعات مقدمة
٨٦٨٣٩٠٣	٢٣٤٨٤٦٣١		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(٧٨٨٧٤١)	١٠٠٣٦١٧٣٥		مستحقات هيئة التنمية السياحية
٧٠٥٣٠٢	٦٤٨٥٨٧٨		المستحق على أطراف ذات علاقه شركة سهل حشيش - شركة تابعة
(٦٦٥٨٩٧٤)	(٧٨٣٣٧٢٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٣٩٤)	(١٢٤٢٢٣٧)		مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٢٠٢٤٧١	١٩٨٦٢٦		إيراد فوائد محصلة
٢٠٠٠٧٧	(١٠٤٣٦١)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة الاستثمار
(٦٤٥٨٨٩٧)	(٨٨٧٧٣٣١)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٢٤٩٧٢٣٦١	٣٢٧٣٩١٩٢		النقدية وما في حكمها أول الفترة
١٨٥١٣٤٦٤	٢٣٨٦١٨٦١		النقدية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

أحمد مدبوبي

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"**  
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

**١ - نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها**  
**١-١ معلومات عن الشركة**

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد الاستاذ / محمود محمد محمود علي وهيب.
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصة الأوراق المالية.

**٢-١ غرض الشركة**

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية الالزمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهدأ لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيعية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشرك باى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيه بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

**٣-١ مقر الشركة**

- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤/أ) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.

**٤-١ مدة الشركة**

- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.

**٤-٢ أسس إعداد القوائم المالية المستقلة**

**أ- الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين**

- تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٢٢

- تم دعوة الجمعية العامة للشركة للإنعقاد في تاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢١ وتم تأجيلها إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠٢١ وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١ تم تأجيل موعد انعقاد الجمعية ليكون في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١ وتم تأجيلها لانعقادها في ١٠ مارس ٢٠٢٢ وبتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٢ تم تأجيلها للانعقاد في ١٦ مايو ٢٠٢٢، لم تتعقد الجمعية بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٢ لعدم اكتمال النصاب القانوني وتم تحديد ١٤ يونيو ٢٠٢٢ كاجتماع ثان وذلك لاعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

**ب- أسس القياس**

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

#### ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

#### د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيمة الدفترية للأصول والإلتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في سنة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

#### هـ- قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيمة الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب التقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

#### ـ ٣ـ أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

#### ـ ٤ـ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة ذات النقودية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقودية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فرق العملة الناتجة من ترجمة البنود التالية يتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الآخر:

• الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فرق العملة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).

• الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

## ٤-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

### أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الأضمحلال (١٤-٣).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل، بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعه وفي الغرض الذي تم اقتناوه من أجله، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

### ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

### ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصول	الأعمار الإنتاجية المقدرة
مباني وكرافانات	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	من ٥ إلى ١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	من ٣ إلى ١٦ سنوات
وسائل نقل والنقل	٥ سنوات
أجهزة وأدوات كهربائية وكمبيوتر	من ٣ إلى ٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	٣٠ سنة
- أعمال إنشائية	١٠ سنوات
- أعمال ميكانيكية	
خزانات مياه	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشاريع تحت التنفيذ

يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكاليف كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللارمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحةً للاستخدام. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال إن وجدت (إيضاح ٦).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تشتت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ١٤-٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الأضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتشتت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أيهـ تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع. ويتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكاليف كافة التكاليف المباشرة التي تحملها الشركة لتصنيع واقتتناء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الراهنة كما تتضمن تكاليف المخزون الناتم نصيبيه من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادلة.

أعمال تحت التنفيذ

٧-٣

يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة الارزمه لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الارزمه لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ عند البيع يتم تسويه نصيب الأرض المباعة من تكاليف أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتشتت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالى بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

تتمثل في التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة وتحسب وفقاً لنصيب المتر المباع من التكاليف التقديرية الإجمالية لاستكمال تنمية وترفيق الأرضي المخطط بيعها وفقاً للمخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حده، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأرضي إيضاح (٨) وذلك للوصول لباقي تكلفة التنفيذ في ضوء الدراسة التقنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنويـاً وذلك لكل مرحلة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة التقنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنويـاً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسويه فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمديونـون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمديونـون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمديونـون بقيمة الديونـ الرديـنة عند تحديـدهـا ووفقاً للسيـاستـةـ التي يقرـها مجلس إدارة الشركة (إيضاح ١٠)، هذا ويتم إثبات الأرصدةـ المدينةـ الأخرىـ بالتكلفةـ مخصوصـاًـ منهاـ خسائرـ الأضمـحلـالـ (إـيضـاحـ ١٣ـ٣ـ)، ويـتمـ قـيـاسـ الـعـملـاءـ طـوـلـةـ الأـجلـ بـالـقـيـمةـ الـحـالـيـةـ لـلـتـدـفـقـاتـ الـنـقـيـةـ الـمـتـوقـعـةـ وـالـقـيـاسـ بـأـسـتـخـدـامـ مـعـدـلـ خـصـمـ منـاسـبـ.

### ١٠-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي واللتقيات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل و يتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من: (أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

#### عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.

(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.

(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

#### الاعتراف والقياس

##### القياس الأولى

الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوٍ لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

ت تكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

(أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "(ب ٤)" ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع).

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً بإستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذًا في الاعتبار "( دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير ، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير .

#### معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشتري المؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يتم قياس أصل "حق الانقاض" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانقاض الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً يتم الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشآة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار و يتم المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يتم قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية لدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحوّل، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

### ١١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً لطريقة غير المباشرة.

### ١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً، وكذلك تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

### ١٣-٣ الأدوات المالية

#### ١١٣-٣ السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢١

##### الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرةً إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

## التبسيب والقياس اللاحق الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبسيب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبسيب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبسيب جميع الأصول المالية المتاثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبسيب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبسيب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما.

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي ب الاستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لل الاستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبسيبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبسيبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للشركة، أن تخصص- بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيد أو يقلص بشكل جوهري عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه - أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

### ٤-١٣-٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعانة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة ترتكز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديرى الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المداراة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
- إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
- يتم قياس الأصول المالية المحفظ بها لغرض المتاجرة أو المداراة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

**٣-٣-٣ الأصول المالية** – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوى على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية .
- الشروط التي قد تعدل معدل القسمان التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير .
- ميزات الدفع المسبق والإضافات
- الشروط التي تقصّر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولى.

#### ٤-١٣-٣ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيدة تقاد الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة تقاد الأصول المالية المقيدة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال.

إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل تقاد الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة، إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل، عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل تقاد الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة، توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

#### ٤-١٣-٤ الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيدة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محظوظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

#### ٦-١٣-٥ الاستبعاد

##### الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكلفة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجتها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحافظ بكلفة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

##### الإلتزامات المالية

يتم إستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتھا.

تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

#### ٧-١٣-٣ مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط: يكون للشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المتبقية، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض و مدینیات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقه التزامات مالية أخرى.

#### ٨-١٣-٣ الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وآدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تتحفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعرف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحافظ عليها عند التحويل.

تسبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي إما بالتنازل منه أو الغائه أو انتهاء مدة الواردة بالعقد، يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والالتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

#### ٩-١٣-٣ الأصول المالية غير المشتقة - القياس

##### ١-٩-١٣-٣ الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدتها. تقلص الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

### ٢-٩-١٣-٣ الأصول المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

### ٣-٩-١٣-٣ القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

### ٤-٩-١٣-٣ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلال واثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الارباح أو الخسائر.

### ٥-٩-١٣-٣ الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كالتزام محفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

### ٦-٩-١٣-٣ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة للتغطية تعرضاً لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة.

المشتقات يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

### ٧-٩-١٣-٣ تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تحديد مثائق كادة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة او الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتتبلي بها المغطاة على الارباح او الخسائر او يؤثر البند المغطى على الارباح او الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، او التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى أجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف باثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح او الخسائر باية ارباح او خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

### ١٣-٣ الإضمحلال

السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠٢١

#### ١-١٠-١٣-٣ الأصول المالية غير المشتقة:

##### الأدوات المالية وأصول العقد:

يتم الاعتراف بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- أصول العقود مع العملاء.

- تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض

يتم قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهرى - منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلى والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً:

• سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

• سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي (مخاطر التغير في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهرى منذ الإعتراف الأولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤدية ومتاحة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضاً المعلومات المستقبلية.

- تعتبر الشركة الأصل المالي متعثراً عندما:

• يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل إستبعاد أوراق مالية (إن وجد).

• عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دفعها.

• الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للإداة المالية.

• خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضية ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

### ٢-١٠-١٣-٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرحلة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقيس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

### ٣-١٠-١٣-٣ الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض:

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسداد الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على أن الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التغتر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة قرض او سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى .
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

### ٤-١٠-١٣-٣ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

### ٥-١٠-١٣-٣ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لانتوقيع الشركة أي إسترداد من المبلغ المشطوب ومع ذلك فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الأمتنال لإجراءات الشركة للاسترداد المبالغ المستحقة.

### ٦-١٠-١٣-٣ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول.

- القيمة الإستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع

حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الجارية لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الاستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيف القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الإضمحلال للأصول الأخرى إلى المدى الذي لا يبتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

### ١-٣ الإضمحلال

#### (أ) الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضميلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

- يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر العائد الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

- ويتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تمويلها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الإثتمان فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في نفس خصائص خطر الإثتمان.

- ويتم الإعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المتثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الإضمحلال.

- ويتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أدلة مدرونية بقائمة الدخل ويتم الإعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أدلة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

- ويجب مراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة المستخدمة في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة. وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة فيجب على المؤجر تعديل توزيع الدخل على مدى مدة عقد التأجير والإعتراف الفوري لأى تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

#### (ب) الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال في قيمتها.

- ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الاستردادية، وتتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أومجموعات

الأصول، ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قائمة الدخل.

- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الاستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها للوصول إلى القيمة الحالية لها باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالى للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.

- يتم مراجعة خسائر الإضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة في تاريخ القوائم المالية لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها.

- يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية ويتم عكس خسارة الإضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الإستهلاك إذا ما كانت خسارة الإضمحلال في القيمة لم يتم الإعتراف بها.

١٤-٣ السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠٢١

### ١٣-٣ - الأصول المالية غير المشتقة :

الأدوات المالية وأصول العقد :

يتم الأعتراف بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- أصول العقود مع العملاء.

- تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض

- يتم قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولى فيما عدا ما يلى والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً :

- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولى (مخاطر التعرض في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

- يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الإعتراف الأولى وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضاً المعلومات المستقبلية.

- الشركة الأصل المالي متغيراً عندما :

- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل إستبعاد أوراق مالية (إن وجد).
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دفعها.

- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للإداة المالية.

• خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضية ممكناً خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً). إن الحد الأقصى للفترة التي يجبأخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

#### ١٣-٢- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النافي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقف الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

#### ١٣-٣- الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض :

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسداد الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تشمل الأدلة على أن الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.

- خرق العقد مثل التغادر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

#### ١٣-٤- عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

- يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول  
- بالنسبة لأدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

#### ١٣-٥- إعدام الدين

- يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

- تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومباغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لافتتاح الشركة أي إسترداد من المبلغ المشطوب ومع ذلك فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الأمثل لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

## ٦- الأصول غير المالية

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. لإجراء اختبار اضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول بما يلي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من الأصول الأخرى أومجموعات الأصول.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الربح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للوحدة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الأضمحلال للأصول الأخرى إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١  
الأضمحلال

### (ج) الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضميلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

- يتم قياس خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة – بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر العائد الفعلى للأصل. يتم قياس خسائر الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

- ويتم إجراء اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الإئتمان فإنه يتم إجراء اختبار الأضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في نفس خصائص خطر الإئتمان.

- ويتم الاعتراف بكلفة خسائر الأضمحلال في قائمة الدخل، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الأضمحلال.

- ويتم إلغاء خسائر الأضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية

لحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل ويتم الإعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

- ويجب مراجعة القيمة المتبقية غير المضمنة المقدرة المستخدمة في إحتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة. وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمنة المقدرة فيجب على المؤجر تعديل توزيع الدخل على مدى مدة عقد التأجير والإعتراف الفوري لأى تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

#### (د) الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال في قيمتها.

- ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية، وتتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات.

- نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أومجموعات الأصول، ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قائمة الدخل.

- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها للوصول إلى القيمة الحالية لها باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.

- يتم مراجعة خسائر الإضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة في تاريخ القوائم المالية لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها.

- يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية ويتم عكس خسارة الإضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الإستهلاك إذا ما كانت خسارة الإضمحلال في القيمة لم يتم الإعتراف بها.

#### ١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود النزام قانوني أو حكمي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقييم حالياً لها.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الإعتراف بها كنكلفة اقتراض.

### ١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتمثل الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى في التزامات سداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من الموردين في سياق الأنشطة المعتمدة للشركة. يتم تبويب الدائنون كالالتزامات متداولة إذا كان من الواجب سداد هذا الالتزام خلال عام أو أقل (أو إذا كانت دورة التشغيل العادلة للأعمال مدتها أطول) فيما عدا ذلك يتم تبويبها كالتزامات غير متداولة.

يتم الإثبات الأولي للموردون وأوراق الدفع بالقيمة العادلة وبقياس لاحقاً على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل خصم مناسب.

### ١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية بيساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر الالتزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

### ١٨-٣ تحقق الإيراد

#### إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقيع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسلیم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب وبظاهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار سنوات استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق / فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسلیم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

#### إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والتحقق بعد تاريخ الاقتداء.

### ١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

### ٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- الفوائد الدائنة.
- الفوائد المدينة.
- توزيعات أرباح.
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية.
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي.
- خسائر اضمحل الأصول المالية بخلاف العملاء.
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

## ٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصرف في أرباح أو خسائر السنة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس السنة أو في سنة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

### (أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية لسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في السنة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية لسنة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارية الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانيين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

### (ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي يتضرر خصوها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهر.
- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

#### (١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقييم موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية للأصولها والالتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

#### ٢٢-٣ رأس المال

##### (أ) الأسهم العادية

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.

- ضريبة الدخل المرتبطة بتكليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

##### (ب) شراء أسهم رأس المال

- يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبوييب الأسهم المشترأة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق المساهمين.

#### ٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

#### ٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

تعرض الشركة البيانات الخاصة بنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية.

يتم احتساب النصيب الأساسي لربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة وذلك بعد خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح المقترنة من مجلس الإدارة - إن وجدت - على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

#### ٤-٤ إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الانتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسئولة الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئه راقية ببناء ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

ونقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمساعدة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولى إدارة المراجعة الداخلية كلاً من أعمال الفحص المنظم والمفاجئ لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر ونقوم بالتقدير عن نتائج الفحص إلى مجلس الإدارة.

#### ٤-٥ خطر الانتمان

يتمثل خطر الانتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من مديوني الشركة.

#### ٤-٤ العملاء وأوراق قبض ومدينون و أرصدة مدينة أخرى

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل. كما يتأثر بالخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإفلاط الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان.

كافحة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموغرافية.

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسلیم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حجز مقدمة وكذلك شيكات بكمال قيمة مبيعاتها مقدما قبل التسلیم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

#### ٤-٥ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها او الخاضعة لسيطرة مشركة او نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة ، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسويية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير .

#### ٤-٦ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكيد كلما أمكن ذلك من أن لديها دائما سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكب خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويسبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

#### ٤-٧ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

#### ٤-٨ خطر العملة

تتعرض الشركة لمخاطر العملة على المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة التعامل والعرض للشركة وبصفة أساسية الدولار الأمريكي. العملات التي تتم بها بصفة أساسية هذه المعاملات هي اليورو والدولار الأمريكي.

وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل

مبلغ ٩٩٣ ١٥٦ ٧١٨ ١ جنيه مصرى، ٣٠٦ ٢٤٣ ٩٢٨ علي التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي

٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٢/٣/٣١

العملات الأجنبية	الدولار الأمريكي	اليورو أوروبى	جنيه إسترلينى
٤٢ ٩٤٨ ١٣٤	٧٨٦ ٨٠٩ ٨١٧		
١٣٠ ٣١٩	٢٦٧٠ ١١٩		
١٨ ٠١٤	٤٣٣ ٧٥١		

٧-٤ خطير سعر الفائدة

لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لخطر سعر الفائدة لعدم وجود قروض أو تسهيلات ائتمانية علي أساس سعر فائدة ولا تدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

٨-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

ويستعي مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم.  
ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

الشركة المصرية للمجتمعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"<sup>١٠</sup>  
تأتي الإيضاحات المتممة للقرار المالي الدوري المستندة على الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣<sup>١١</sup>

24

\* تختلف الأصول الثالثة المحمولة على قائمة الدخل عن الفترات موزعة كالتالي:-

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 تابع الإيصالات المتتممة للقواعد المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد في ٢٠٢٢/٣/٣١	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٢/١/١	
١٨٣١١١٢	--	١٨٣١١١٢	مشروعات متنوعة
١٠٧٠٠١٧	--	١٠٧٠٠١٧	محطة محولات كهرباء
١٥٢٨٨٢	--	١٥٢٨٨٢	تجذية شبكات الكهرباء بمنطقة سهل حشيش
٥٧١٣٤٨٠	١١٢٢٢٩٥	٤٥٩١١٨٥	المبني الإداري الجديد
<b>٨٧٦٧٤٩١</b>	<b>١١٢٢٢٩٥</b>	<b>٧٦٤٥١٩٦</b>	

٧- استثمارات في شركات تابعة

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم سهم	قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدر ٣٥٥ مليون جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية قيمة السهم ١٠ جنيه مصرى.
٢٧٨٤٤٧٩١٠	٢٧٨٤٤٧٩١٠	% ٧٨,٤٤	٢٧٨٤٤٧٩١	
<b>٢٧٨٤٤٧٩١٠</b>	<b>٢٧٨٤٤٧٩١٠</b>			

وطبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٢ "القواعد المالية المجمعية" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قواعد مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٨- أعمال تحت التنفيذ

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	
٤٤٣٥٠٢٥٢	٤٤٤٣٧٣٨٨	١-٨ تكالفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٥٠٤٧٦٠٦٦	١٥١٣٨٧٣٤٦	٢-٨ تكالفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣١٢٦٨٩٠١٧	٣١٢٨٩٤٥٥٨	٣-٨ تكالفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠٨٩٢٠٣٦	١٠٨٩٢٠٣٦	٤-٨ تكالفة أعمال مشروع صوارى (تجمع سكنى)
١٦٣٤٩٠٨٦	١٦٤٦٩٤٠٢	٥-٨ تكالفة أعمال مشروع جمران (فيلا)
٢٧١٥٧٣٢	٢٧١٥٧٣٣	٦-٨ تكالفة مشروع تو سيفنتى (٢٢٠)
٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	- تكالفة مشروعات متنوعة
<b>٥٣٧٦٩٢١٨٩</b>	<b>٥٣٩٠١٦٤٦٣</b>	
(١٠٨٩٢٠٣٦)	(١٠٨٩٢٠٣٦)	يخصم:
<b>٥٢٦٨٠٠١٥٣</b>	<b>٥٢٨١٢٤٤٢٧</b>	الاضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ

### ١-٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٦٥٠٢٤٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكالفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٤٣٠٢٧٢٣ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٩٣٤٦٥٩٢٥٤ جنية مصرى (مقابل ٣٧٤٢٦٤٢٥٣ جنية مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) بمتوسط تكالفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥١,٢٩ جنية مصرى (مقابل ٥١,٠١ جنية مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٦٧٤٥٩ متر مربع تقريباً.

### ٢-٨ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٢١٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٠٧٧٩٨٤ متر مربع.
- بلغت التكالفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٦٧٩٠٦ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٩٦٢٨٦٥٣٢٠ جنية مصرى (مقابل مبلغ ٣١٥٥٩٤٨٣٧ جنية مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) بمتوسط تكالفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٨,١٨ جنية مصرى (مقابل ٦٧,٠٤ جنية مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٣٦٣٢٣ متر مربع تقريباً.

### ٣-٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤١ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار.

أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ٩٦٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد . وقد تم سداد دفعه ٢٠٪ من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أجمالي ٣٤٢٥٦٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٤٣٢٨٥٢٩٤ جنيه مصرى في حينه.

- وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٨٣١٢٢٩٦ متر مربع بعد استئزال مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ باثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلى.

- وقد بلغ تكفة تأجير ثم شراء الأرض والمدراة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ – مرحلة ثلاثة طبقاً للقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢٤١٩١٦١ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٠٧٤٠ جنيه مصرى، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ وقدره ١٠٨٠٢٥ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢٣٠٧٨٩٤ دولار أمريكي والمدراة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية –الترزامات طويلة الأجل إيضاح رقم (١٦).

- هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري ومانع التقضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (١-٣١).

- بلغت تكفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٨١١١١٨٥٣ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٨١١١١٨٥٣ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

#### ٤-٨ تكفة أعمال مشروع صوارى

يتمثل في قيمة التكفة المتبدلة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بابرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة – FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية، وذلك لمدة تسعة سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد.

- وقد قامت الشركة بمتتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٨) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بالإضافة مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهدى للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلتزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

- قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وترى إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإضمحلال في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صوارى وتتمثل اهم تلك المؤشرات في إنتهاء الإنفاق فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم إثبات إضمحلال في قيمة التكفة السابقة إنفاقها على المشروع بمبلغ ٣٦٠٨٩٢٠٣٦ جنيه مصرى.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

#### ٥-٨ مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكفة المتکبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتاسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

#### ٦-٨ مشروع توسيفنتي

- يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائى لمشروع تو سيفنتى والذى يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة سكن سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الاجمالية ٣٥٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة إنشائية متوقعة تبلغ تقريرًا ٤٦١ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكفة الاستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية.  
 وتتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة في:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	
٤٢٢٥١٠٢٦	٤١٨٣٩٤٢٦	أراضى المرحلة الأولى (إيضاح رقم ١-٨)
٧٧٩٤٨٥٠٥	٧٦٩٤١٤٠٤	أراضى المرحلة الثانية (إيضاح رقم ٢-٨)
<u>١٤٠١٩٩٥٣١</u>	<u>١١٨٧٨٠٨٣٠</u>	

#### ٩- مخزون

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
<u>٤٧٦٢٩٢٠</u>	<u>٤٦٥٢٧٤٢</u>	
<u>٤٧٦٢٩٢٠</u>	<u>٤٦٥٢٧٤٢</u>	

#### ١٠- عملاء وأوراق القبض

٢٠٢٢/٣/٣١		
أقساط طويلة الأجل	أقساط قصيرة الأجل	إجمالي
١٨٩٢٤٤٣٥١٢	١٨٦٩٠٦٠٨٢٦	٢٣٣٨٢٦٨٦
(٧٨٣١٤٢٠)	(٤٣٦٥٢٤١)	(٣٤٦٦١٧٩)
(٢٢٠١٢٨٦١٥)	(٢٢٠١٢٨٦١٥)	--
(٩٨٧١٣٨٥)	(٩٨٧١٣٨٥)	--
<u>١٦٤٤٦١٢٠٩٢</u>	<u>١٦٢٤٦٩٥٥٨٥</u>	<u>١٩٩١٦٥٠٧</u>
<u>١٥١٥٢٥٥٩٩٧</u>	<u>١٤٩٨٥٣٣٢١٣</u>	<u>١٦٧٢٢٧٨٤</u>

عملاء وأوراق قبض فوائد مؤجلة - غير مستهلكة مجمع الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء مجمع الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء - فوائد التأخير صافي رصيد العملاء وأوراق القبض ٢٠٢٢/٣/٣١ صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/١٢/٣١ يتمثل بند عملاء وأوراق القبض فيما يلي:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
١٤٣٤٨١٥٨٢٢	١٦٨٢٧٣٤٩٢٥
٨٥١٨٠٥٥	٨١٣٧٤٣٠
١٩٩٨١٣٥٣٤	٢٠١٥٧١١٥٧
١٦٤٣١٤٧٤١١	١٨٩٢٤٤٣٥١٢
(٩٩١٧٧٣٣)	(٧٨٣١٤٢٠)
(١١٧٩٧٣٦٨١)	(٢٤٠٠٠٠٠)
<u>١٥١٥٢٥٥٩٩٧</u>	<u>١٦٤٤٦١٢٠٩٢</u>

عملاء وأوراق قبض - أراضى عملاء وأوراق قبض - مشروع جمران عملاء وأوراق قبض - خدمات وإدارة المنتجع

فوائد مؤجلة - غير مستهلكة مجمع الإضمحلال في أرصدة العملاء\*

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ من عملاء الشركة والموجلة السداد مقابل أرصدمتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ٤٨٢٧٤٦٦ دolar أمريكي وبلغ وقدره ١١٣٢١٠٤٢٧ جنيه مصرى.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"**  
**تابع الإيضاحات المتممة للفوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**  
**(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)**

\* يتمثل رصيد مجمع الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض المبين عليه في قيمة الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء وأوراق القبض طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة والتي أعدت في ضوء التقدير المعتمد من مجلس الإدارة لنكوبن ذلك الإضمحلال نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثر نشاط السوق بسبب بعض الصعوبات المالية التي واجهت قطاع السياحة عاماً خلال عدة سنوات سابقة ، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

- وتمثل حركة رصيد الإضمحلال في قيمة العملاء فيما يلى :-

رصيد آخر العام	المكون خلال الفترة	رصيد أول العام
(٢٤٠ ٠٠٠٠٠)	(١٢٢ ٠٢٦ ٣١٩)	(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)
(٢٤٠ ٠٠٠٠٠)	(١٢٢ ٠٢٦ ٣١٩)	(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)

٢٠٢١/١٢/٣١      ٢٠٢٢/٣/٣١

عبء الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء

#### ١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٧ ٤٢٣ ٨٦٣	١٣ ٥٥٨ ٤٤٧	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٧٢٣ ٢٦٥	١ ٣٠٩ ٤٥٥	مصاريفات مدفوعة مقدماً
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضرائب دخل مسددة - مستحق للشركة لدى المصلحة*
٣٨١٠ ٩١١	٣ ٩٠٥ ٧٥٥	مصلحة الضرائب - خصم المنبع
٧٧٨ ٣٣٦	٧٧٨ ٣٣٦	تأمينات لدى الغير
٤٤٥ ٦٧٠	٥٠٠ ٩٥٤	عهد نقدية وسف
٥٩٣ ٧٦٨	٥٩١ ٢٥١	مدينون متتنوعون
<b>١٥ ٢٢٨ ٦٥٢</b>	<b>٢٢ ٠٩٦ ٥٨٧</b>	
<b>(٣ ٥١٢ ٦٨٨)</b>	<b>(٣ ٥١٢ ٦٨٨)</b>	<b>يخص :</b>
<b>١١ ٧١٥ ٩٦٤</b>	<b>١٨ ٥٨٣ ٨٩٩</b>	<b>مجمع الإضمحلال في قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى</b>

\* يتمثل الرصيد في قيمة باقي المسدد بالإضافة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٤٠٨ ٩٦٦ ٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢ . وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد بمبلغ ١٢٧ ٩٥٦ ٤ جنية مصرى . طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز ) ليصبح الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٢٠٢٢ ٤٥٢ ٨٣٩ ١ جنية مصرى . هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية القادمة .

#### ١٢ - نقدية وما في حكمها

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	نقدية بالصندوق
٢٢٧ ٣٥٤	٢٩٥ ٣٠٨	بنوك حسابات جارية - عملة محلية
٢١ ٤٤٢ ٥٧٨	١٠ ٣٥٤ ٩٠٠	بنوك حسابات جارية - دولار أمريكي
٦ ٧٥٠ ١٦٤	٨ ٥٩٦ ٦١٦	بنوك حسابات جارية - يورو
٢ ٣٩٦ ٣٠٨	٢ ٧٤٢ ٣٢٩	بنوك حسابات جارية - إسترليني
٣٨٣ ٤٧٣	٤٣٣ ٣٩٣	بنوك ودائع - عملة محلية
١ ٤٣٩ ٣١٥	١ ٤٣٩ ٣١٥	
<b>٣٢ ٧٣٩ ١٩٢</b>	<b>٢٣ ٨٦١ ٨٦١</b>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 تابع الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٣ - مخصص مطالبات

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨
<b>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</b>	<b>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</b>

مخصص مطالبات \*

\* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيمتها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٤ - عماء - دفعات مقدمة

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٣٥ ٣٢٨ ٩٢	٣٧ ٨٠٢ ٧٥٨
١ ٠٥٣ ٦٧٢	١ ١٨٩ ١٠٥
١٢ ٥٧٤ ٢٢٢	١٣ ٠٢٠ ٢٢٢
<b>٤٨ ٩٥٥ ٩٨٦</b>	<b>٥٢ ٠١٢ ٠٨٥</b>

مقدمات تعاقدي أراضي  
دفعات تعاقدي وحدات مشروع صواري  
مقدمات حجز وحدات مشروع جمران

١٥ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
١٤٠ ٢٤٥ ٧٦	١٤٠ ٩٥٦ ٦٨٥
٨٠٦ ٤١٢	٨٠٦ ٤١٢
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦
١٦ ٤٠٠ ٣٥٥	١٧ ٥٣٧ ٨٩٠
٢٨٠١ ٠٤٢	٢٨٩٢ ٧٢٤
٣٢٥ ٠٠٦	٣٣٠ ٠٠٦
٦ ٣٢٦ ٩٦٥	٦ ٣٥٥ ٩٢٣
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧
٢ ٠٧٦ ١٧٦	٨ ٩٩٤ ٦٥٤
٨٩ ٨٣٢ ٠٠٠	١٠٤ ٤٢٤ ٠٠٠
٣١ ٧١٢ ٨٥٣	٣١ ٧١٢ ٨٥٠
<b>٢٩٢ ٥٧٥ ٩٦٨</b>	<b>٣١٦ ٠٦٠ ٥٩٧</b>

موردين ومقاولين وأوراق دفع \*  
مقاولين ضمان أعمال  
مقاولين - تأمينات إجتماعية  
المستحق لجهات حكومية  
مصروفات مستحقة  
تأمينات تعاقلات توزيع الكهرباء  
تأمينات صيانة  
دائنون توزيعات  
إيرادات مجلة  
أرصدة دائنة أخرى \*\*  
دائنون متتنوعون

\* يتضمن الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ١٣٣ ٧٧٠ ٣٩٥ جنيه مصرى مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ٦٠٩ ٥١٢ ١٠٠ جنيه مصرى شيكات صادرة لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

\*\* يمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عماء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعدل لمبلغ ١٠٤ ٤٢٤ ٠٠٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقدي شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢-٣١) الموقف القانوني.

١٦ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

في	ان	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي*						١٢٦٨٠٦١٦٦	١١٤٠٧٥٢٤٦
المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة**						٦٢٧١٠٨٠٢٥	٥٣٩٤٧٧٢١٠
الاجمالي						٦٢٧١٠٨٠٢٥	١١٤٠٧٥٢٤٦

\* يمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المرحلة الأولى والثانية بإيصال رقم (١-٨ ، ٢-٨) ، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة كما يلي:

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقدهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأرضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصصة للإسكان السياحي.

\*\* يمثل البند في باقي قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيصال رقم (٣-٨)

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٧ - رأس المال

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢ مليار جنيه مصرى (اثنان مليار جنيه مصرى) .
  - يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١,٠٥٠ مليار جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وعدد الأسهم ١,٠٥٠ مليار سهم (مليار وخمسون مليون سهم) مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصرى
- ويفى بلى بيان هيكيل المساهمين فى ٣١ مارس ٢٠٢٢:

اسم المساهم	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
بيت الخبرة القابضة كamar	١٨٥٤١٩٨٧٥	٪١٧,٦٦
الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار	١٦٢٣٣٠٧١١	٪١٥,٤٦
محمد محمد محمود على وهيب	٩١٩٠٥٧٤٩	٪٨,٧٥
أشرف عادل على سليمان	٨٥٦٠٧٦٩٣	٪٨,١٥
جيهان عادل على سليمان	٦٧٦٣٤٣٦٦	٪٦,٤٤
سحر عادل على سليمان	٩٠١٥٠٠٠٠	٪٨,٥٩
انجي طارق محمدى	٦٤٨٩٢٨٧	٪٠,٦٢
طارق محمدى ناصف	١٢٥٧٤٤٣٥	٪١,٢٠
آلاء طارق محمدى	١٥٠٦٥٨٦	٪٠,١٤
أميرة طارق محمدى	١٥٠٠٠٠٠	٪٠,١٤
آية طارق محمدى	١٥٠٠٠٠٠	٪٠,١٤
عمر مصطفى راضي احمد	٥٠٠٠٠٠	٪٠,٤٨
هدير مصطفى راضي احمد	٥٠٠٠٠٠	٪٠,٤٨
كريم مصطفى راضي احمد	٥٠٠٠٠٠	٪٠,٤٨
شركة فنادق البحر الاحمر القابضة للاستثمارات السياحية	٥٨٠٠٠	٪٠,٠١
شركة جرائد القابضة للاستثمارات المالية	٥٨٠٠٠	٪٠,٠١
سارة سمير سيد عبد الفتاح	٩٦٧٥٠٠٠	٪٠,٩٢
اخرون	٣١٨٥٩٠٢٩٨	٪٣٠,٣٣
	١٠٥٠٠٠٠٠	٪١٠٠

١٨ - نصيب السهم في خسائر الفترة

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
(١٠٩٧٧١٦٦)	(٤٨١٥٥٥٤)
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
(٠,٠١)	(٠,٠٠٥)

صافي خسارة الفترة  
 المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة  
 نصيب السهم الأساسي في خسارة الفترة

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"

تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٩ - معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في قيمة التعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السابقة والممتد أثارها حتى الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وبيانها كالتالي:-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	رصيد أول الفترة/ العام - (دائن)
(٥٤٨٤١٩٨٠)	(٥٥٣٣٦٩٨٣)	المصروفات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال الفترة/ العام
٢٤٣١١٩٥٤	٧٠٤٧٩٢٨	مبالغ محولة من الشركة التابعة خلال الفترة/ العام
(٣٢٤٣١٤٩٠)	(٦٠٠٠٠٠)	مصاريف الدعم الفني والأمن والحراسة خلال الفترة/ العام
٢١٢٢٦٨	٥٣٠٦٧	فوائض توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة/ العام
٢٥٧١٨٥٣	٤٥٨١٦٠	المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع
٤٧٦٨٢٣٩	١١٩٢٠٦٠	تسويات فروق ترجمة العملة عن صافي الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة خلال الفترة/ العام
٧٢١٧٣	(٩٢٣٧٠٩٥)	رصيد آخر الفترة / العام (دائن)
(٥٥٣٣٦٩٨٣)	* (٦١٨٢٢٨٦٣)	

(\*) كما يتضمن رصيد عملاء وأوراق قبض - أراضي بإيضاح رقم (١٠) قيمة رصيد شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة بنسبة ٧٨,٤٤٪ وذلك عن المديونية المستحقة على الشركة التابعة عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركاتتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، والذي بموجبه قامت الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بوقف احتساب فوائد التأخير عن السنة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بعدة طلبات للأعفاء من فوائد التأخير منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٩ وتم الموافقة عليها بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ٣ أبريل ٢٠١٩ هذا وفي ضوء عدم تجديد الموافقة على الاعفاء من غرامات تأخير السداد عن عام ٢٠٢٠ فقد تم احتساب فوائد عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٣٦٨٧٧٨ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٤٥ ٤٢ جنية مصرى أدرجت ضمن رصيد الشركة التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢٢.

ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٥٠٣٤٩٢ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٥١٤٨٣٠٢٧ دولار أمريكي (مقابل ٣٤٥ ٧٢٨ ٣٤٢ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٦٤٧٥٤١ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

وفيما يلي المعاملات التي تمت مع شركات مساهمة وممثلة بمجلس الإدارة:

١- ضمن أرصدة العملاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة باعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العملاء الظاهرة ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ١٠) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	عملاء - أراضي
١٠٣٤١٢٥٢	١١١١٧٢٩٩	عملاء - أراضي خدمات المنتجع والمرافق
٤٥١٧٦٣٠٤	٤٥١٥٢٣٥٨	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء خدمات المنتجع والمرافق
(٣٨١٥٩٨٤٠)	(٣٨١٥٩٨٤٠)	
١٥١٧٦٧٤٤	١٥٩٢٨٨٤٥	

٢/١ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تتضمن أرصدة العملاء في ٢٠٢٢/٣/٣١ والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٠) مبلغ ٦٤٣٥٣٨٤٧١ جنيه مصرى (مبلغ ٥٤٧٧٣٨٨٢٥) جنيه مصرى في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة ، بالإضافة إلى مصاريف خدمات منتجع سانتا كروز عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥٦ جنيه مصرى في ٢٠٢٢/٣/٣١ (٢٠٢٢/٠٣/٣١ ٦٧٥٥٦). .

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"**  
**تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**  
**(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)**

٢ - ضمن بند الدائنون والأرصدة الدائنة

بلغت إجمالي التعاملات مع المساهم شركة رواد السياحة - الرواد (والتي تملك أسهم بنسبة ٣,٧١٪) من أول يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٢٠٢٢٠٠٠ جنيه مصرى والظاهره ضمن (إيضاح رقم ١٥) ١٨١٩٣٤٤ جنيه مصرى خلال عام ٢٠٢١ مقابل تأجير مقر الشركة بالقاهرة.

٣ - ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ١٤٣٣٤٣٠٠ جنيه مصرى في ٢٠٢٢/٣/٣١ (٢٥٤) ١٢٣٣١ جنيه مصرى في ٢٠٢١/١٢/٣١ مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه ، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهره ضمن (إيضاح رقم ١٤).

٤ - إيرادات النشاط

١-٢٠ صافي إيرادات مبيعات أراضي وفيلات

عن الفترة المالية المنتهية في		٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جمران
(٦٤٣٥٠٠٠)	--			
(٦٤٣٥٠٠٠)	--			

٤-٢٠ إيرادات خدمات مؤداه

عن الفترة المالية المنتهية في		٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيرادات خدمات توريد كهرباء
٦٥٧٠٠٧٨	٩١١٥٢٢٠			إيرادات خدمات توريد مياه
٤٥١٢٦٧٢	٥٧٦١٢٧٠			إيرادات توريد مياه ري
٤١٣٥٥٩	٥٧٢٣٦			إيرادات خدمات المنتجع*
٢٧٨٨٦٤	١٧٥٠٧٧٦			
<b>١١٧٧٥١٧٣</b>	<b>١٧١٩٩٥٨٢</b>			

\* تتمثل إيرادات خدمات المنتجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المراقب والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإنفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصرى / متر للمطربين ، ٤,٨ للأراضي المستخدمة كملعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٧/٧/٢٠١٩ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,١٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم ، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة والحكمة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عملاء الشركة من إيرادات خدمات المنتجع عن عام ٢٠٢٠ كمشاركة لعملائها في الآثار الناتجة عنجائحة كورونا العالمية.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"**  
**تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢**  
**(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)**

**٢١ - تكلفة الحصول على الإيراد**

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢٢/٣/٣١

--	٣٣٤ ٠٧٧
----	---------

--	٣٣٤ ٠٧٧
----	---------

تكلفة مبيعات الاراضي

بخصم:

تكلفة مبيعات أراضي وفيلات مستردة - مشروع جمران

(١٤٣٥٢٦٣)	--
-----------	----

(١٤٣٥٢٦٣)	٣٣٤ ٠٧٧
-----------	---------

**٢٢ - تكلفة خدمات مؤداه**

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢٢/٣/٣١

٩٤٤٠ ٧٢٢	١٣ ٦٨٣ ٧٧٠
----------	------------

٧٨٤ ٦٢٠	٤٢٢ ٢٠٢
---------	---------

٢٤٧ ٢٠٠	٢٤٧ ٢٠٠
---------	---------

٦٥ ٠٨٦	٧٢ ٧١٧
--------	--------

١٢٤٢ ٨٣٤	٩٦٩ ٨٥٠
----------	---------

١٩١٧ ٩٢٥	١٩٩٢ ٥٤٤
----------	----------

١٧٤١ ٠٧٥	١٧٤٦ ٣٠٠
----------	----------

١٩٧٢ ٧١٤	١٧٥٤ ١٧٣
----------	----------

١١٤ ٢١٦	١٨ ٢٤٦
---------	--------

٢٤١ ٧٩٤	٢٧٤ ٩٤٤
---------	---------

٢١٦ ٤٤٤	٤٦٥ ٥٣٢
---------	---------

١١٧ ٧٤٣	١٣٤ ١٧٣
---------	---------

٦٣٨ ٤٣٨	٤٨٩ ٣٥٧
---------	---------

١٨٧٤٠ ٨١١	٢٢ ٢٧١ ٠٠٨
-----------	------------

تكلفه كهرباء

تكلفه مياه

تكلفه مياه رى

تكلفة تشغيل الشاطئ

إهلاك أصول ثابتة - ایضاح رقم (٥)

أجور ومرتبات وما في حكمها

تعاقادات عمالة مؤقتة

تعاقادات أمن وحراسة

مصروفات نظافة

مصروفات سيارات

مصروفات الصيانة

مصروفات إيجارات

مصروفات أخرى

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه رى واتصالات وأخرى

تكلفة خدمة إدارة المنتجع

**٢٣ - إيرادات تشغيل أخرى**

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢٢/٣/٣١

٧٨ ٢٥٥	٢٣١ ٦٥٧
--------	---------

١١٦٨ ١٨٥	١١٧٦ ٢٧٥
----------	----------

١٣ ٢٠٠	١٦١ ٩٢٠
--------	---------

٦٥٦ ٢٦٠	٧٦٨ ٤٤٩
---------	---------

٢٥٤ ٢٢٨	٨٧٧ ٦٣٤
---------	---------

٥٢٥ ٩٧٤	١١٤٥ ٦٩٤
---------	----------

٢٦٩٦ ١٠٢	٤٣٦١ ٦٢٩
----------	----------

تأجير أراضي فضاء

تأجير شاطئ

تأجير الرصيف البحري

تأجير أبراج اتصالات

مد مرافق لاراضي العملاء

إيرادات متعددة

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"**  
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

**٤٤ - مصروفات تشغيل أخرى**

**عن الفترة المالية المنتهية في**

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٣٠ ٧٥٢	٣٤ ٣٥٨
٥٨٧ ٢٢٢	٤٥٨ ٢٤٢
٩٠٦ ١٩٤	٩٤١ ٤٥٠
٨٢٢ ٦٣٥	٨٢٥ ١٠٣
٩٣٢ ٠٨١	٨٢٨ ٨٢٣
٥٣ ٩٦٦	٨ ٦٢١
١١٤ ٢٤٥	١٢٩ ٩٠٨
١٠٢ ٢٦٧	٢١٩ ٩٥٨
٥٥ ٦٣٢	٦٣ ٣٩٥
٣٠١ ٦٥١	٢٣١ ١٣٧
<b>٣٩٠ ٦٤٥</b>	<b>*٣٧٤٠ ٩٩٥</b>

**تكلفة تشغيل الشاطئ**

إهلاك أصول ثابتة - اىضاح رقم (٥)

أجور ومرتبات وما في حكمها

تعاقديات عمالة مؤقتة

تعاقديات أمن وحراسة

مصروفات نظافة

مصروفات سيارات

مصروفات الصيانة

مصروفات إيجارات

مصروفات أخرى

(\*) يتمثل بند مصروفات تشغيل أخرى في حصة مشاركة الشركة في الاراضي الغير مباعة

**٤٥ - مصروفات بيعية وتسويقية**

**عن الفترة المالية المنتهية في**

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٦٢٠ ٣٨٤	١٤٦ ٥٢٨
١٢١ ٠١١	٨٢ ٧٥٣
٣٨ ٤٠٠	١٣٥ ٩١٧
<b>٧٧٩ ٧٩٥</b>	<b>٣٦٥ ١٩٨</b>

أجور ومرتبات وما في حكمها

مصروفات دعاية وترويج وإعلان

مصروفات أخرى

**٤٦ - مصروفات ادارية وعمومية**

**عن الفترة المالية المنتهية في**

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٢٤٤٣ ٢٢٣	٢٩٥٨ ٩٣٨
٣٠٦ ٩٣٠	--
٢٩٥ ٠٠٠	٢١٨ ٠٠٠
١٨٥ ٨٦٩	٧٩ ٠٨٦
--	٤٢٤ ٣٦٠
٤٧٧ ٣٤٤	٢٩٦ ٣٢٢
١١ ١١٥	١٩ ٦٣٣
٨٧٣ ٦٠٠	٥١٠ ٠٠٠
٨٦٨٠٣	١٣٦ ٤١٢
٥٦ ٠١٥	٩٢ ٧٣٢
١٣٢ ٤٤٩	١٤٧ ٤٠٣
--	٤٧ ٢٨٠
١٢٥ ٨٦٧	٤٥٥ ٥٧٣
<b>٤٩٩٤ ٢١٥</b>	<b>٥٣٨٥ ٧٣٩</b>

أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها

تعويضات أنهاء خدمة

بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية

أتعاب مهنية

مصروفات أتعاب قانونية

إهلاك أصول ثابتة اىضاح رقم (٥)

مصروفات بنكية

إيجارات

أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر

مصروفات سفر وأنفاق

اشتراكات

مصروفات تدريب

أخرى

**٤٧ - فوائد مجلة مستهلكه**

**عن الفترة المالية المنتهية في**

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٥٥٧٠ ٢٠٢	٢١١٦ ٧٧٧
<b>٥٥٧٠ ٢٠٢</b>	<b>٢١١٦ ٧٧٧</b>

فوائد مجلة مستهلكه\*

\* يتمثل هذا البند في قيمة الفوائد المجلة المحققة والتي استحقت خلال العام عن أقساط أرصدة عملاء الشركة (ايضاح رقم ١٠).

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"  
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢  
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

#### ٢٨ - ايراد (تكلفة) التمويل

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٢٠٢٤٧١	١٩٨٦٢٧
(٧٤٩٧٤٨)	١٢٦٣٥٦٩٧
<b>(٥٤٧٢٧٧)</b>	<b>١٢٦٥٥٤٣٢٤</b>

ايراد فوائد  
 فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية

#### ٢٩ - ضريبة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
٢٩٤٩٨٣٧	(٩٢٤٥٣٠)
<b>٢٩٤٩٨٣٧</b>	<b>(٩٢٤٥٣٠)</b>

الضريبة المؤجلة بإضاح رقم (٢-٢٩)

#### ١-٢٩ وفيما يلى بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١
(١٣٩٢٧٠٠٣)	(٣٨٩١٠٢٤)
(٣١٣٣٥٧٦)	(٨٧٥٤٨٠)
١٦٨٦٩٣	(١٢٦٣٥٦٩٦)
(١١٤٢٢٨)	(٦٠٥٥٤٨)
--	١٢٢٠٢٦٣١٩
٦٦٣٧٥	٢١٨٠٠
<b>(٦٩٢٢٥٩١)</b>	<b>(٦٨١١٩٨٦٧)</b>
--	--
--	--

صافي الخسارة المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)  
 ضريبة الدخل باستخدام السعر الساري  
 أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة  
 تأثير الاهلاكات  
 المكون من المخصصات المحملة على قائمة الدخل  
 تأثير المصروفات غير القابلة للخصم الضريبي  
 خسائر ضريبية مرحلة  
 الضريبة  
 السعر الفعلى للضريبة

#### ٢-٢٩ (الالتزامات) أصول ضريبية مؤجلة

رصيد الاصل (الالتزامات) الضريبة في حرفة الفترة	رصيد (الالتزامات) الضريبة في حرفة ٢٠٢٢/٣/٣١
٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٢/١/١
(٦١٥٥٨٢٦)	(١٣٦٢٤٩)
(٦٥١٤٩٩٩٠)	(٢٨٤٣٠٠٣١)
١٥٥١٢٧٩٨	١٨٥٨٢٨
٥٧٨٢٨٨٧٠	٢٧٤٥٥٩٢٢
<b>٢٠٣٥٨٥٢</b>	<b>(٩٢٤٥٣٠)</b>

فروق أصول ثابتة  
 فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة  
 خسائر ضريبية مرحلة  
 فروق مخصصات واصحاح  
 صافي الأصول الضريبية

### - ٣٠ - الموقف الضريبي

#### الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخصيص الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حت ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٤٠٨ ٤٠٦ جنيه مصرى للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٢٩ ٧٥٥ ٩٤٦ جنيه مصرى + وعاء مستقل م ٥٦ بمبلغ ٦٠٩ ٥٩٤ جنيه مصرى يستحق عنه ضريبة قدرها ١١٨ ٩٢٢ ١١٨ جنيه مصرى، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حجز في ٢٠١٩/١٣١.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشرك بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ٢٠١٨/١١/١١. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنيه مصرى وترحل وتحطى أووعية السنوات ٢٠١٣/٢٠١٠ بالإضافة إلى أووعية ضريبية مستقلة.

### بيان ٥٦

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
٥٨١ ٨١٢	٥٩٣ ٢٠٧	٢٣٩٠ ٨٩٥	١١٨٤ ٩٠٨
--	--	١١٩١ ٣٢٥	١١٢٣ ٠٣٢
٤٧٧٥٥	١٠ ٢٩٠	--	--
--	--	--	٦٠٠٠ ٠٠٠
٦٢٩ ٥٦٧	٦٠٣ ٤٩٧	٣٥٨٢ ٢٢٠	٨٣٠٧ ٩٤٠
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
--	٢٦٦ ١٢١	٣١ ٢٥٠	--

إجمالي  
بيان ٥٧  
عمولات

كما تم إخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإنهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجارى تسوية ضريبة الأووعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وجارى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٩.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ :

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٦٦٥ جنيه مصرى، وتم السداد.

- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنيه مصرى وتم السداد.

- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناء على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٦١ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطلوب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالته أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٦٥٩ مليون جنيه مصرى لغير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحا وإخبار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وتم إعادة الفحص عن تلك السنوات وقد أسفر الفحص عن فروق قدرها ٨٧٣ ٢٣٠ ١ جنيه مصرى جاري تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم فحص تلك السنوات على أساس دفترى . وقد أسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها ١ ٢٤٣ ٣٢٦ ١ جنيه مصرى تتضمن ٦٥١ ٠١٢ جنيه مصرى مقابل تأخير ، وتم الطعن على نماذج ٣٨ مرتبات ، وقد صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ قرار اللجنة الداخلية بالمركز اتفاقاً بفروق فحص قدرها ٢٢٠ ٣٨٤ ١ جنيه مصرى بالإضافة الى مبلغ ٩٨٥ ٥١٠ جنيه مصرى قيمة مقابل التأخير ، وتم سداد الضريبة بالكامل وجاري تسوية الغرامات فى ضوء القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

عام ٢٠١٩

جارى التحضير لأعمال الفحص الدفتري

عام ٢٠٢٠ : ٢٠٢١

لم يتم إخبار الشركة بأية نماذج ضريبية.

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدليلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.

- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥ وقد أسفرت فروق نهاية قدرها :

السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ مبلغ قدرة ٧٩٣ ٣٥٩ جنيه مصرى وتم مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة

السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ مبلغ قدرة ٢٧٩ ٠٨٦ ٢٠١٣ جنيه مصرى وتم مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة

السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ مبلغ قدرة ٦٣١ ١٩٠ ٢٠١٤ جنيه مصرى وتم سداد تلك الفروق الضريبية

السنوات ٢٠١٦ - ٢٠٢١

تقوم الشركة بتقديم اقرارات ضرائب القيمة المضافة في المواعيد القانونية .

ضريبة الدعم

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.

لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١.

### ٣١ - الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، علماً بأن تكاليف الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٧٨٨٦٣٩٨٠ جنيه مصرى، (إيضاح رقم ٣-٨) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه وال الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرة خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى ، عقدت أول جلسة بعد الإحالة من الدائرة أولى أفراد في ١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى وبذلك الجلسة دفع محامي الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراث وليس عقد وطلب أحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحافظ مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع ، وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالادخال ، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٢ وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مايو ٢٠٢٢ .

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السادس إستناداً على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديلاته بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارات سالفى الذكر لا ينطبقاً على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمورخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسري على الواقع السابقة على إصداره – أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات – ومن ثم بات أن تنظيم القرار للواقع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذا تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعدده هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرف في الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت أن الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روبي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحله.

- إن الشركة قد اوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مرافق (كهرباء – محطات تحلية – صرف صحي؛ – طرق – اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحله الثالثه. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضى تلك المرحلة مثل سكن العاملين

ومحطة الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية أراضي المرحلة الثالثة وموافقتها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أوفره العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري - لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرحلة الكسب

هذا ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب متعدد بسيوني للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني أنها لا تسرى على العقد ، وكذلك تجاهل تقرير المفوضينحقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقدي متكامل ، علاوة على وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدا في تتميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أي شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخرا للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الأخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط وشروط الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص الأنهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

٢- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عمال الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذي انتدب لجنة ثلاثة من الخبراء المختصين لاعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذي بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصاريفات الدعوى وأتعاب المحاماة، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم في جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ و في تلك الجلسة أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا و تأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بذكريات للرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم أغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يقام الطاعن بأخذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة. (إيضاً رقم ١٥).

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عمالء الشركة -أراضي بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخبار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع مارينا سواري المملوك للشركة المصرية والمزعزع إقامته بمركز سهل حشيش السياحي -مدينة الغردقة-محافظة البحر الأحمر. وحيث ان القرار قد صدر مخالفًا لما أقرته اللجنة العليا وحيث أن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع المارينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصيل والحاصرى بإصدار تراخيص إنشاء المارينا فقىءنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لنقريرها ومن ثم تحديد جلسة أمام المحكمة.

٥- توجد عدة دعاوى مرفوعة من بعض المستثمرين وأعضاء مجلس إدارة بالشركة وملخصها وفقاً لما يلي:-

- دعوى رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٠٢١ من المدعي طارق محمد ناصف ، جيهان عادل سليمان قاموا برفع دعوى إلزام بتنفيذ بنود عقد بيع قطعة الأرض رقم ٩١ وملحقاته وما زالت الدعوى متداولة أمام المحكمة أول درجة وتم عقد جلسة بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢ حيث تم تأجيلها إلى جلسة ٢٠٢٢/٥/١١ .

- دعوى رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة بلايا بلانكا للاستثمار العقاري والمشروعات السياحية ، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن وإلزام بتنفيذ بنود عقد بيع إبتدائي لقطعة الأرض رقم ٦٥ وتم عقد جلسة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٢ حيث تم تأجيلها إلى جلسة ٢٠٢٢/٤/١٤ .

- دعوى رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة انتاج للتنمية العقارية والمشروعات السياحية ، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن وإلزام بتنفيذ بنود عقد بيع إبتدائي لقطعة الأرض رقم ٤، والدعوى وتم عقد جلسة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ حيث تم تأجيلها لجلسة ٢٠٢٢/٥/١١ .

٣٢- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

التأثير المحتمل	المعايير الجديدة او المعدلة
على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات
تاريخ التطبيق*	معايير محاسبة
تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير المصرية رقم (١)	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محددة من محاسبة التخطية وفقاً لاختيار المنشأ.

التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق*	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة او المعدلة
	(٤٠) و(٢٦) و(٢٥)	طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاوني للأصل المالي.	-٢-
تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق المعيار (٤٧)	٢٠١٩	تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأض محلل للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأض محلل لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخساراة.	-٣-
		بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:	-٤-
		- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩	
		- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	
		- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"	
		- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"	
		- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	
	٢٠٢٠	بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ .	-
	٢٠٢٠	بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الأدوات المالية ، (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ، (٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠ .	-
	٢٠٢١	بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضي بالسماح بتأجيل اظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية الدورية حتى موعد إقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت علي أن يتم ادراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢ مع التزام الشركات بالافصاح الكافي عن ذلك.	-

- ٣٣ - احداث هامة

- انتشر فيروس كورونا "COVID-19" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم مما تسبب في تعطيل الانشطة التجارية والاقتصادية وأحدث انتشار فيروس كورونا "COVID-19" عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية. تراقب الشركة الوضع عن كثب وقد قامت الشركة بتنفيذ خطة استمرارية الاعمال والممارسات الأخرى الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا "COVID-19" وتاثيره على العمليات والإداء المالي. نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا "COVID-19" وتحسباً للتباين الاقتصادي المتوقع تعمل الشركة عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقف على الزيادات الكبيرة في المخاطر المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة.
- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القراء التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعرض من الأراضى ووحدات الإسكان السياحى المملوكة للشركة بصورة جوهريه حيث واكب ذلك قيام الإدارة بأعلاه تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الأراضى والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات.
- وبالتالى حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال القراء التاليه في:
- إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المتربطة على مشروعات الشركة:-
- مشروع جران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جران حيث أن المتبقى من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.
- أراضى الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استيراتيجى من الأراضى كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٤٥ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة ، وكذلك بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢٧١٠ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة
- إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
١. استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضى وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
  ٢. قيام الإدارة بدراسة البدائل المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الإنشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.
  ٣. تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
  ٤. دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
  ٥. التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

رئيس مجلس الإدارة  
  
أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي  
  
أحمد مدبولي